

أوراق العالم العربي في حالة انتقالية

ARAB WORLD IN TRANSITION PAPERS

نساء الحركات الإسلامية: نحو ربيع نسائي؟

مريم يفوت
باحثة في العلوم السياسية

الباحث

أكتوبر 2012

تنسيق وإعداد: محمد الجغلالي

ساهم في الإعداد للنشر: الأخضر غطاس و شارلين شامبرون.

فريق مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية": فلورانس لوفر و محمد الجغلالي

تصميم: أمين لخضر

شكر وعرفان: هذه الأوراق هي عمل تشاركي بين كتاب الأوراق و"منتدى قرطبة الآن". يتكون هذا المنتدى من خبراء من أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويهتم بقضايا تحويل الخلافات بالمجتمعات العربية كما يشتغل أيضا كفضاء للحوار والوساطة. الشكر موصول لجميع أعضاء المنتدى على مساهماتهم. كما حصل هذا العمل على دعم شركائنا بقسم "الدين-السياسة-النزاع" بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية، نخص بالشكر كل من جون-نيكولا بيتر وكورينا مجاهد بيرغر.

© Cordoba Foundation of Geneva, 2013

© مؤسسة قرطبة بجنيف، 2013

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19
Tél: +41 (0) 22 734 15 03
Fax: +41 (0) 22 734 10 34
Email: info@cordoue.ch
Website: www.cordoue.ch

الآراء الواردة في أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة قرطبة. أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" هي ملكية مشتركة لمؤسسة قرطبة بجنيف وكتاب الأوراق. يسمح بإعادة استعمالها أو نشرها شريطة ذكر المصدر.

مؤسسة قرطبة بجنيف

انطلقت مؤسسة قرطبة بجنيف منذ تأسيسها سنة 2002 من معاينتها للنقص الكبير في العالم العربي والإسلامي للوسائل البشرية والآليات والمؤسسات الكفيلة بتحويل الخلافات بطرق لاعنفية، بهدف سدّ جزء من هذا الفراغ.

كما تهدف مؤسسة قرطبة إلى ترقية التبادل بين الثقافات والحوار بين الحضارات، والمساهمة في البحث والنقاش حول سُبل تحقيق السلام في العالم وذلك من خلال إشراك نسيج متنوع من الشخصيات العربية والغربية ومن ذوي السمعة الدولية في أنشطتها ومبادراتها لإيمانها بحتمية التعايش السلمي بين أبناء الأسرة البشرية الواحدة.

وقد جرى الاتفاق على تسميتها مؤسسة قرطبة بجنيف إشارة إلى إمكانية جعل من جنيف المدينة الدولية "قرطبة القرن الواحد والعشرين" وترقية روح التعايش والتسامح الذي عرفته قرطبة في عصرها الذهبي ونشره على الصعيد العالمي.

برنامج شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوّل (نواة-NAWAT)¹

هو برنامج لمؤسسة قرطبة بجنيف يسعى إلى تطوير فهم مشترك وجماعي ومبادرات لتحويل النزاع. يركز البرنامج على الديناميات التي تنشأ في تقاطع بين المسارات الاجتماعية والسياسية والدينية، خاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط و/أو التي تهم المسلمين في الغرب. يسعى البرنامج كذلك إلى المساهمة في التعايش السلمي بين الجماعات ذات الرؤى المختلفة من خلال تطوير وتعزيز آليات² عملية لتحويل الخلاف³. انطلق برنامج "نواة - NAWAT" في عام 2010 ويسهر على تنفيذه بشكل مشترك كلٌّ من مؤسسة قرطبة (انظر أدناه) وقسم "الدين-السياسة-النزاع" في دائرة السلامة البشرية بالوزارة السويسرية للشؤون الخارجية.

يأتي برنامج نواة في الإطار العام لما يسمّى بالربيع العربي والحركات الجديدة التي أحدثت تطورات هامة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وأيضاً فيما يتعلق بالتصورات والعلاقات بين العالمين الإسلامي والغربي. في هذا السياق الذي يتميز بأشكال جديدة للعمل السياسي والدعوة إلى الديمقراطية، أصبح التفاعل بين الديني والسياسي ودور الفاعلين السياسيين ذوي التوجهات الدينية رهانا هاما أكثر من أي وقت مضى. وقد انتشرت في كثير من بلدان المنطقة التوترات بين النظرة الدينية والنظرة العلمانية للسياسة وأصبح للأطراف الفاعلة الجديدة تأثير على فرص التحولات السلمية والمجتمعات التعددية أو على مخاطر زيادة التوترات.

¹ كان اسم البرنامج في السابق "قرطبة الآن"، وتم إعادة تسميته برنامج "شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوّل" في عام 2011، لتفادي الخلط بين البرنامج وبين "منتدى قرطبة الآن" وبين مؤسسة قرطبة.

² آلية تحويل الخلاف هي بنية أو عملية داخل المجتمع لضمان حدوث تغيير، ومعالجة الخلافات بطريقة لاعنفية. مفهوم المواطنة له دور وظيفي في هذه الآليات، من خلال استيعابه لمبادئ الدولة المدنية بما في ذلك التعددية السياسية، وعدم الإقصاء وحقوق الإنسان، وما يترتب عن ذلك من أن المواطنين هم كيان سياسي أو كتلة أساسية في بناء الدولة المدنية.

³ تحويل الخلاف هو تغيير طريقة التعامل مع الخلاف من خلال تمكين أطراف الخلاف وتعزيز الاعتراف المتبادل، وذلك للحد من استخدام العنف. وهو ينطوي على التعامل مع الأسباب المباشرة وغير المباشرة/البنوية لجوانب الخلاف.

مشروع «العالم العربي في حالة انتقالية»

تقديم

يعتبر مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" (Arab World in Transition - AWT) جزءاً من برنامج "شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحول" (NAWAT)⁴ الذي ترعاه مؤسسة قرطبة بجنيف و بدعم من قسم "الدين-السياسة-النزاع" بالوزارة السويسرية للشؤون الخارجية. يتفاعل هذا المشروع في تنفيذه مع استشارات وتعاون باحثين وفاعلين وممارسين من أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، مجتمعين في إطار "منتدى قرطبة الآن" (أنظر أسفله).

⁴ كان اسم البرنامج في السابق "قرطبة الآن"، وتم إعادة تسميته برنامج "شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحول" في عام 2011، لتفادي الخلط بين البرنامج وبين "شبكة قرطبة الآن" وبين مؤسسة قرطبة.

الأهداف العامة

يهدف مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" إلى دعم التغيير الديمقراطي السلمي في العالم العربي وتعزيز القيم الخمسة التي تفاعل معها الحراك السياسي الأخير الذي تشهده المنطقة العربية وهي: الحرية والكرامة والمساواة والعدالة والمواطنة. لتحقيق ذلك يسعى هذا المشروع إلى المساهمة في تطوير تحليل الحركات السياسية والدينية والاجتماعية بالمنطقة العربية من خلال البحث (والنقاش المصاحب له) وتشجيع فهم مشترك للخلافات القائمة أو المحتملة في حوار مع الجهات المعنية. بالإضافة إلى التحليل والفهم، فإن أوراق مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" ترمي إلى تحديد الفرص والإمكانات المتوفرة للمبادرات العملية والميدانية لخفض التوتر المتولد عن إرث الفترات السابقة والإكراهات الجديدة للتحولات السياسية، وذلك عبر إشراك الجهات المعنية في المداولات حول أوراق بحث/عمل باعتبارها فرصة وفضاء للتواصل والتعاون.

مقاربة مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية"

أوراق بحث/عمل مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" ليست الوحيدة التي تحاول فهم التحولات الاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية؛ لكنها تتميز بسلوكها طريقاً وسطاً ومن خلال نسجها لطابعها الخاص:

→ فهي ليست مجرد نصوص أكاديمية أنجزها باحثون للمتخصصين والجامعيين فقط، بل تهدف الوصول لجمهور عريض وإلى مقروئية كبيرة (من خلال النشر الإلكتروني المفتوح)، من خلال أسلوب واضح وخال ما أمكن من المفاهيم المركبة.

→ في مقابل الخبرة التي تنتجها مجموعات التفكير، والتي تركز على علاقات النخب، فإن أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" تركز أكثر على الحركات الاجتماعية بدلا من أدوار النخبة.

→ في توجهها الإجمالي، فهي لا تناقش النظريات، بل تصف الأوضاع كما هي بحيادية ودون تحيز.

→ تبحث هذه الأوراق عن فرص لتفادي الخلافات أو تحويلها دون إدخال بعدم التحيز الواجب والسعي إلى قبول الفاعلين بخلاصاتها.

حاول الباحثون وكتاب أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" الالتزام بالمبادئ التوجيهية التالية في أبحاثهم:

→ الانطلاق من التجربة الميدانية للحركات الاجتماعية والبحث استناداً على الملاحظة "من الأسفل"، والتركيز على المستوى المحلي، بدون إهمال الامتداد الإقليمي في بعض الأحيان، وإعطاء مساحة واسعة للمقابلات المباشرة في البحث، وتبسيط الضوء على المعنى الذي تعطيه الأطراف الفاعلة لسلوكها ومواقفها.

الطابع التشاركي للبحث: حيث تتحول الأطراف السياسية والدينية الفاعلة¹ من مواضيع للدراسة إلى جهات فاعلة في إنتاج المعرفة. وكذلك كونها شريكة محتملة في المستقبل بخصوص مبادرات تحويل الخلافات.

عرض الوقائع بطريقة يمكن للجميع قبولها. مقبولة الأبحاث مرتبطة بالاقتناع المتبادل بأنه لا يمكن تحقيق تعاون من دون تشخيص مشترك لحالة الخلاف.

عدم التحيز: البحث لا تقوده الرغبة في إثبات نظرية واحدة أو مسبقة. لا تسعى الأوراق البحثية للترويج لفكرة معينة دينية أو حزبية.

لقد تمّ إيلاء اهتمام خاص للغة الكتابة، لتفادي العبارات ذات الحمولة الأيديولوجية أو المفاهيم المعيارية التي تحكم على الواقع بدلا من وصفه.

السعي لتحقيق أهداف "العالم العربي في حالة انتقالية" المذكور أعلاه.

الخلافات التي تتميز بتفاعل عوامل دينية وسياسية.

أشخاص ميدانيين لديهم إمكانية الوصول إلى الجهات الفاعلة والدوائر التي لها القدرة على التخفيف من حدة الخلافات العنيفة المحتملة ذات البعد الديني.

أشخاص لهم روابط وتواصل مع الشخصيات والقيادات الأهلية أو التي تشكل حلقة وسيطة بين أصحاب القرار السياسي والمجتمع المدني

يشكل المنتدى قيمة مضافة حقيقية لمشروع أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" نظراً للمقاربة القائمة على العمل البحثي التشاركي واعتماده على المعارف المحلية. لقد شارك عدد من أعضاء المنتدى في إعداد الأوراق بصفتهم باحثين أو مراجع للباحثين أو ميسرين خلال البحث الميداني بفضل شبكة علاقاتهم أو قربهم من الموضوع أو كونهم معنيين به مباشرة وأخيرا من خلال نقاشات ومداولات الخلاصات الأولى والنهائية لهذه الأوراق.

المخرجات

انطلق مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" صيف سنة 2011 وتم لحد الآن انجاز ثمانية أوراق عمل/ بحثية سنقوم هنا بنشر خلاصات تركييبية لها باللغة العربية والانكليزية (سيتم نشر بعض النصوص الكاملة على موقع مؤسسة قرطبة على الانترنت). ساهمت الأوراق المنجزة في خلق تفكير جماعي وتكوين معرفة مشتركة بين الفاعلين والمُعنيين وشكلت أرضية لإطلاق مبادرات ميدانية للحوار والوساطة وتحويل الخلافات تمت ترجمتها في مشاريع بشراكة محلية (أنظر زاوية NAWAT على موقع مؤسسة قرطبة).

من خلال نشر هذه الأوراق على أوسع نطاق وتعميم نتائجها، لاسيما في الدوائر السياسية القيادية والرسمية منها أو المدنية تسعى مؤسسة قرطبة إلى أن تطرح قراءة مشتركة وتبين أن بدلا آخر ممكن لحالة التوتر والاستقطاب التي تعرفها مجتمعات المنطقة العربية.

تحمل أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" في طياتها من خلال طابعها التفاعلي توثيقا للحظة السياسية في المنطقة. فسح المجال للفاعلين المحليين لاختيار المواضيع وتضمين النقاشات المختلفة في هذه الأوراق يجعل منها مرآة تؤرخ لرهانات وقضايا الأشهر الأولى لما يسمى "الربيع العربي". ربما تشفع هذه القيمة التاريخية للمرونة التي قد يراها البعض

من أجل تكوين معرفة جماعية مشتركة

تكرار العملية الائتلافية في مراحل البحث المختلفة مكن من خلق مساحات التواصل وتبادل المعلومات، وجعلها أداة لاستكشاف مبادرات حقيقية لتحويل الخلافات. لهذا عرف مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" تفاعلا مستمرا مع "منتدى قرطبة الآن" الذي يعمل كمجموعة باحثين ونشطاء وممارسين ذات خبرة محدّدة في الخلافات ذات البعد الديني وفي علاقة مع الأطراف المعنية بالخلافات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يتألف "منتدى قرطبة الآن" من:

خبراء من الشرق الأوسط ومن أوروبا (تعددية في التمثيلة الجغرافية والنظرة إلى العالم).

باحثين، نشطاء و/أو ممارسين لهم خبرة في الخلافات ذات البعد الديني في المنطقة أي

¹ أي الفاعلون السياسيون والاجتماعيون الذين يستلهمون برنامجهم من نظرة دينية بما في ذلك علاقاتهم مع غيرهم من الفاعلين، إضافة إلى طريقة تعاملهم مع الدولة.

في تعامل هذه الأوراق مع قواعد البحث والكتابة الأكاديميين.

مشاركاً. بالإضافة إلى الباحثين والمشرفين على البحوث وأعضاء "منتدى قرطبة الآن"، تمت دعوة فاعلين معينين بالأوراق التي تمت مناقشتها (تمت دعوتهم بناء على توصية من الباحثين).

قام الباحثون وكتاب الأوراق بعدها بإدخال التعديلات المطلوبة والملاحظات المعبر عنها في اللقاءات اللاحقة للمنتدى (مونتر/سويسرا في سبتمبر 2012 وتونس في ديسمبر 2012) في مضمون وشكل الأوراق البحثية.

مرفقة بكل ورقة ملحق تعقيبي للنقاشات والملاحظات التي أنجزها أعضاء منتدى قرطبة الآن حولها. هذه الملاحق تعبر على التعدد الغني في الرؤى التي لا يجب أن يحجبها السعي إلى الوصول إلى فهم مشترك.

الإعداد التشاركي لأوراق "العالم العربي في حالة انتقالية"

تم استطلاع المواضيع والإشكاليات الملحة التي تمتازها المنطقة العربية من طرف أعضاء "منتدى قرطبة الآن" خلال الدورة التدريبية التي نظمت لفائدة منتدى قرطبة الآن في شهر يونيو 2011 بـ"أوبرهوفن" بسويسرا. عقد لقاء ثان لمنتدى قرطبة الآن في أكتوبر 2011 بالقاهرة تم خلاله انتقاء مواضيع جديدة.

تم عقد ملتقى دراسي يومي 1 و2 مايو 2012 بالدار البيضاء حيث تم التداول بشكل تفصيلي بشأن أولى المسودات أو الخلاصات الأولية للأوراق. حضر أشغال هذا الملتقى 32



أوراق «العالم العربي في حالة انتقالية»

نساء الحركات الإسلامية: نحو ربيع نسائي؟

الورقة التكميلية الثانية، أكتوبر 2012

الباحث: مريم يفوت (باحثة في العلوم السياسية)

نساء حزب حركة النهضة التونسية

من أكثر ما يسترعي الانتباه في ما يخص فوز حزب حركة النهضة الإسلامي في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي لسنة 2011 هو حضور نساء النهضة. إذ كن حاضرات بشكل كبير على مستوى الحملات الانتخابية، كما كن مرشحات في دوائر عدة وفزن بـ 43 مقعدا في المجلس الوطني التأسيسي من مجموع 48 مقعدا نسائيا. إضافة إلى أن إحدى مناضلات حزب حركة النهضة، محرزية العبيدي، انتخبت نائبة لرئيس المجلس التأسيسي. يتناول هذا البحث بالتحليل انتقال نساء حزب حركة النهضة من واقع كانت فيه الحركة مختفية عن الأنظار إلى العضوية في المجلس الوطني التأسيسي والعوامل التي تقف وراء هذه النقلة، ثم وضع النساء داخل الحركة والخطاب الذي أنتجته.

إن معاناة نساء النهضة خلال فترتي حكم بورقيبة وبنعلي وما تعرضن له من سجن ونفي، هو ما تعتبره أكبر إسهام لهن في الثورة. لقد طالتهن الاعتقالات خلال سنوات 1987، 1991 و1993 وتعرضن لتعذيب شديد ومضايقات أشد بعد الإفراج عنهن. ومن التفاصيل المهمة في سرد النساء المستجوبات هو استمرارهن داخل السجن في العمل التربوي والدعوي في إطار جلسات تربوية يحفظن فيها القرآن ويلقن دروسا أخلاقية. وقد كان لظروف السجن هذه الأثر الكبير على شخصية النساء النهضويات التي لمسنا فيها قوة كبيرة ابتداء من خطابهن، إذ يعتبرن أنفسهن شريكات فيما حققته حركتهن. وبهذا الخصوص، فهن يتطلعن كغيرهن إلى شغل مناصب ويطمحن أن يكون لهن دور في بناء تونس ما بعد الثورة.

من جهة أخرى، كانت النساء حاضرات في الحركة منذ تأسيسها، إذ أن الهيئة التأسيسية التي تقدمت بطلب تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي، الاسم السابق لحركة النهضة، سنة 1981 كانت تضم آنذاك أربع نساء. كان نشاط النساء في تلك الفترة، يشمل الجانب التربوي والدعوي من خلال المساجد وكذا الجانب الفكري (نوادي فكرية، ندوات...) من خلال العمل التلمذي، وأيضا الجانب النقابي المطليبي من

يكاد المراقبون يجمعون على أن أكثر المستفيدين من "الربيع العربي" هم الإسلاميون الذين حملتهم صناديق الاقتراع إلى الحكم في عدد من البلدان التي عرفت ثورات أو حراكا شعبيا. فما تأثير انتقال الإسلاميين من المعارضة إلى الحكم والأخذ بزمام الأمور في بلدانهم على واقع المرأة الإسلامية؟ وما تأثير مشاركة بعضهم في الحراك الشعبي على وضع المرأة داخل حركاتهم؟ ذلك هو السؤال الرئيسي الذي يحاول البحث الإجابة عنه من خلال نماذج الحركات الإسلامية التالية: حركة النهضة التونسية - حزب العدالة والتنمية مع جناحه الدعوي التوحيد والإصلاح بالمغرب، ثم جماعة العدل والإحسان بالمغرب أيضا.

كما تروم هذه الورقة تجاوز الصور النمطية عن المرأة الإسلامية من خلال بحث ميداني¹ يحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ← كيف كان حجم ووسائل المشاركة النسائية من داخل الحركات الإسلامية في الثورات العربية؟
- ← ما هي نسب مشاركتهم السياسية قبل وبعد الثورات وحجم حضورهن سواء داخل حركاتهن أو داخل الأجهزة السياسية؟
- ← ما هي العوامل التي تأثر بها خطاب ومبادرات نساء الحركات الإسلامية سواء قبل الثورات، خلالها أو بعدها؟

¹ النسب والمعطيات العددية الواردة في هذا البحث تم تحيينها خلال شهر ماي 2012. قد يكون بعضها أو جلها تغير عند تاريخ نشر هذا البحث.

خلال العمل الطلابي. لكن مع بداية القمع الذي مورس على الحركة، من طرف النظام، اضطرت النساء اللواتي لم يظلهن الاعتقال إما لاختيار المنفى في الخارج أو الاشتغال في سرية تامة. وهكذا، كانت تعقد اجتماعات سرية تركز على المجال التربوي وكذا على "نشر الفكر الإخواني". بعض هذه الاجتماعات كانت نسائية محضة وبعضها كان مختلطاً. بعد ذلك انتقلت هذه الاجتماعات السرية إلى الحقل الطلابي خاصة بعد إطلاق سراح بعض المعتقلين سنة 2004.

من أهم الملاحظات التي أفرزتها المقابلات هي انتماء عدد كبير من المستجوبات إلى أسر يصفنها بأنها "جد علمانية". هذه البيئة الإيديولوجية المخضمة كانت لها تأثيرات على شخصية وخطاب هذه النساء. كما نسجل أيضاً ملاحظة تتعلق بمسألة الاختلاط، إذ تتعامل معها الحركة بأريحية كبيرة، فتعقد لقاءات مختلطة، وجبات غذاء أو عشاء مختلطة دون الحرج الذي يلاحظ عادة عند الإسلاميين في هذه المسألة.

أما عن الإسهام المباشر لنساء النهضة في الثورة، فقد أكدت المستجوبات أن حضورهن لم يكن بدافع انتماء سياسي معين، لقد كان شعاره لدى كثيرات منهن أن المرأة يجب أن يكون لها إسهام في الثورة ودافعه الأساسي النضال من أجل توسيع مجال الحريات. إلا أن المرحلة التي ستعرف تواجداً مع الناس باسم حركة النهضة، كانت هي مرحلة ما بعد الثورة والانتقال إلى الانتخابات التي ترى المستجوبات أنهن كنساء لعبن فيها دوراً كبيراً.

تحضر النساء النهضويات في كل مؤسسات الحزب، إلا أن نسب حضورهن لا تنسجم مع مستوى تمثيليتهن، فالمكاتب المحلية تضم اثنتين أو ثلاثة من النساء على الأكثر، بنسبة تتراوح ما بين 13% و 20%. أما المكتب التنفيذي للحركة، فيضم امرأتين من أصل 15 عضواً مع ملاحظة أن النساء الممثلات داخل المكاتب لا يشغلن فقط المهام التي تعرف عادة على أنها مهام ذات صبغة نسائية، أي المهام الاجتماعية أو الخيرية، بل يشغلن أيضاً مهام من قبيل الشؤون القانونية، التواصل مع الأحزاب والمنظمات وغيرها. وتمثل هذه المسؤوليات كلها تجارب جديدة بالنسبة لنساء النهضة، لكن تبقى التجربة الأكثر إثارة هي انخراطهن داخل المجلس الوطني التأسيسي، إذ بالإضافة للنسبة التي حققنها، يسجل وجود أربع رئيسات لجان من بين نساء النهضة. تعتبر بعض وسائل الإعلام التونسية أن ترشيح النهضة لهذا الكم من النساء هو تكتيك ليس إلا، ولا يعبر عن رغبة في النهوض بالمرأة. لكن، أياً كانت دوافع هذا الحضور النسائي الكبير في المجال السياسي، إلا أن انعكاساته الإيجابية على شخصية النساء تثبتتها مجموعة من الدراسات المرتبطة بسوسيولوجيا النوع التي تؤكد أن مجرد مشاركة المرأة في المجال السياسي

تعني في حد ذاتها اقتسام السلطة واقتسام الأفكار. إذ أن المشاركة السياسية تحيل على "أخذ الكلمة" أو على "التبادل الخطابي" الذي يشكل أحد مؤشرات تمكين المرأة لأنه يعني ممارسة المواطنة والمسؤولية العامة.

ويمكن أن نخلص إلى أن مطالب السجينات السابقات بإشراكهن في التغيير، وإحراز نساء النهضة لمقاعد في المجلس الوطني التأسيسي، وكذا عدم رضا جزء مهم منهن عن غياب النساء النهضويات في الحكومة، يبين أنهن اكتسبن حس المطالبة بحقوقهن ولديهن عزم على الحضور في المجتمع وفي المجال العام بشكل أخص، ويحرصن على أن لا يتم التغيير من دونهن. الشيء الذي يدعو لاستقراء بعض العوامل التي أدت إلى هذه الطفرة. ويمكن أن نقدم بعضها كالتالي:

1. ظروف القمع التي نشأت فيها.
2. فكر الأستاذ راشد الغنوشي الذي يشجع حضور المرأة في المجتمع.
3. السجال مع العلمانيين: وهنا أقصد الجانب الإيجابي لمسألة النزاع والمتمثل في التعدد الذي يحفظ التوازن الاجتماعي وفي كونه وسيلة إيجابية للاندماج في المجتمع ولمحو الحدود الفاصلة بين مختلف المجموعات المكونة للمجتمع. ومن أهم الجوانب الإيجابية في النزاع بالنسبة لموضوع بحثنا هو ما تحكيه بعض النساء النهضويات عن ضغط كبير مورس من طرف العلمانيين لفرض المناصفة في المجلس التأسيسي ظناً منهم أن حزب النهضة لا يتوفر على مناضلات نساء، أو أنه حتى إن توفر عليهن فلن يقدمهن للانتخابات نظراً لتوجهه الإسلامي. فكانت المفاجأة التي خلقها حزب النهضة أن تقدم بعدد كبير من النساء، اكتسحن الانتخابات. لقد بدا دور الضغط الممارس من طرف العلمانيين أكثر وضوحاً في مرحلة اختيار الفريق الحكومي، إذ أدى غيابه في هذه المرحلة إلى عدم ترشيح النساء النهضويات في الحكومة الحالية. وقد عبرت بعض المستجوبات عن استيائهن من هذا الأمر وأرجعته بعضهن إلى وجود بعض العقليات الذكورية التسلطية التي لا تقبل المرأة في السلطة.

وبصفة عامة، يتجه خطاب النهضة حول المرأة والقضايا النسائية نحو طمأنة النساء وكذا طمأنة النخب العلمانية، فقد أعلن إسلاميو النهضة، أكثر من مرة، أنهم لن يتراجعوا عن مكتسبات مدونة الأحوال الشخصية، كما أكد على ذلك البرنامج السياسي لحركة النهضة.

نساء حزب العدالة والتنمية/حركة التوحيد والإصلاح (ع وت/ت وإ)

رغم أن حزب العدالة والتنمية وجناحه الدعوي لم يساندا رسميا الحراك الشعبي في المغرب، فإنهما اعتبرا من أكبر المستفيدين منه، حيث فاز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات السابقة لأوانها التي نظمت في 25 نوفمبر 2011 بعد تعديل دستوري (1 يوليو من نفس السنة)، وهو بهذه الصفة يقود الحكومة الحالية، كحزب إسلامي، ولأول مرة في تاريخ المغرب. فماذا كان نصيب نساء العدالة والتنمية من هذه النقطة في وضع الحزب؟ وما أثرها على وضعهن داخل الحزب وداخل المشهد السياسي؟

تمثل نسبة النساء حاليا حوالي 43% من أعضاء حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح وقد شهدت بعضهن، منذ السبعينات، مراحل العمل الأولي داخل حركة الشبيبة، كما عاينت أخريات التحولات الفكرية التي عرفتها الحركة بعد تمرقها. وقد كان لمحطات التفاعل مع بعض المبادرات التي قامت بها النسائيات أثر في تزايد اهتمام هذا التوجه الإسلامي بقضية المرأة. كما لعب حضور النساء في القطاع الطلابي دورا مهما في بروزهن داخل الحركة ووصولهن لبعض المؤسسات القيادية. وقد اتسمت نهاية التسعينات بانتقال النساء من عمل منحصر في دائرة الدعوة والتربية الدينية والعمل الخيري إلى دائرة العمل الاجتماعي في شكل عمل جماعي مقنن وأيضا إلى دائرة العمل النقابي والسياسي من خلال حزب العدالة والتنمية. ويوازي هذا الانتقال، انفتاح أوسع على المجال العام بحيث تم الانفتاح على فضاءات أخرى غير تلك التي اعتادت النساء الإسلاميات الاشتغال من داخلها (البيت والمسجد).

تحضر النساء في الهيئات المسيرة للعمل داخل الحزب وداخل الحركة، بنسبة لا تتجاوز 11% في الهيئات الوطنية كالأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية وكذلك المكتب التنفيذي للحركة حيث يضم كلاهما امرأتين. أما على المستوى الإقليمي والجهوي، فتبلغ نسبة تمثيلية النساء 15% في بعض الأقاليم بينما تكاد تنعدم في أخرى. هذه النسب تعتبر ضعيفة إذا قارناها بعدد النساء داخل هذا التوجه، لكن إذا قارناها بنسب التمثيلية داخل باقي الأحزاب المؤثرة للمشهد السياسي المغربي، نجدها لا تختلف كثيرا عن باقي الأحزاب بما فيها تلك التي توصف بالتقدمية والتي تتراوح نسبة التمثيلية فيها بين 10% و20% باللجوء إلى الكوطة. من ناحية أخرى، فإن نساء (ع وت/ت وإ) يعتبرن، عموما، أن الكفاءة يجب أن تكون المقياس الوحيد للتمثيلية بصرف النظر عن الجنس ومن هذا المنطلق لا يزجج الكثيرون منهن أن تكون نسبة التمثيلية ضعيفة.

أما عن حضورهن ومشاركتهن السياسية، فنساء العدالة والتنمية دخلن مجال العمل السياسي الرسمي سنة 2002 حيث تمكنت ست نساء من الفوز في الانتخابات التشريعية وهو نفس العدد الذي فاز خلال انتخابات 2007. أما في الدورة التشريعية الأخيرة (2011)، فقد تمكنت نساء العدالة والتنمية من مضاعفة تمثيليتهن البرلمانية ثلاث مرات، إذ بلغ عددهن 18 نائبا في البرلمان. قد توصف هذه التمثيليات بأنها مجرد توظيف شكلي للمرأة من باب طمأنة الغرب وطمأنة النخب المحلية، لكن أيا كانت أسباب الدفع بالنساء نحو المجال السياسي، فإن مجرد حضورهن يدفع نحو تمكين أكثر في المجال السياسي.

ومن جهة أخرى، تحضر نساء العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح في العمل الجماعي من خلال الجمعيتين الوطنيتين: منظمة تجديد الوعي النسائي ومنندى الزهراء اللتين تبلورت من خلالهما المواقف النسائية لنساء (ع وت/ت وإ) واختياراتهن في هذا المجال. وعموما، ينتقد الخطاب الذي بلورته نساء (ع وت/ت وإ) التوجه الذي يركز على مشاكل المرأة دون مشاكل الأسرة، وهو التوجه الذي تتبناه النسائيات حسب ما أوردته المستجوبات، ومن ثم تدافع نساء (ع وت/ت وإ) عن مقاربة أسرية تحتل فيها حقوق الأسرة ومشاكلها مكانة الصدارة. كما يربطن بين القضية النسائية والقضية الأخلاقية إذ يعتبرن أن الانحلال الأخلاقي يمس المرأة ويهدد الأسرة والمجتمع، ومن ثم فإن جزءا كبيرا من مبادراتهن توجه نحو تصحيح الأخلاق والدعوة إلى العفة من قبيل "حملات الوقاية ضد تيار الميوعة". أما عن العوامل التي تهدد استقرار الأسرة ووضعية المرأة، حسب المستجوبات، فيأتي على رأسها الغرب الذي يكرس السياسات الاستعمارية من خلال المدخل الثقافي. ومن ثم تنتقد نساء (ع وت/ت وإ) مجموعة من المفاهيم الغربية وعلى رأسها مفهوم المساواة الذي، حسب تعبيرهن، لا يأخذ بعين الاعتبار الحق في الاختلاف، وهو ما يسمينه "المساواة الميكانيكية" التي تريد إحداث تماثل بين الجنسين يتجاهل الفوارق الطبيعية بين الرجل والمرأة. وفي هذا الصدد يتبنين مفهومين، يعتبرن أنهما يضمنان حقوق الأفراد ويحترمان في نفس الآن حق هؤلاء في الاختلاف: مفهوم العدل ومفهوم التكامل.

أما فيما يخص الحراك الشعبي، فلا يمكن أن نتحدث عن مشاركة واضحة لنساء (ع وت/ت وإ) إذا أخذنا بعين الاعتبار الارتباك الذي صاحب موقف العدالة والتنمية من حركة 20 فبراير الاحتجاجية، إذ انقسم مسؤولوه بين معارضي للحراك وآخرين مؤيدين له. لكن يمكن ملاحظة الدور التوفيقية الذي حاولت أن تلعبه بعض القيادات النسائية في لحظات الانقسام هذه.

نساء جماعة العدل والإحسان المغربية

يعرض البحث التفصيلي لنشأة وتطور جماعة العدل والإحسان، كما يتناول إسهامها في الحراك الشعبي قبل أن يتطرق لوضع نساءها سواء داخل تنظيمهم أو داخل المجتمع وتأثير إسهامهم في الحراك على وضعهم.

لقد كانت الجماعة من أكبر المساندين لحركة 20 فبراير خلال العشرة أشهر الأولى من الحراك. وكان أول مؤشر على الرغبة في مساندة الحراك هو تصريح تقدمت به ندية ياسين، نجله مرشد الجماعة، للصحافة الإسبانية تؤكد فيه أن كل تحرك سلمي يستطيع أن يعتمد على دعم الجماعة وذلك قبل أن تتخذ هذه الأخيرة قرارا رسميا بذلك. وقد يكون لهذا الموقف دلالة على قدرة المرأة على التأثير في القرار داخل الجماعة إذ تعتبر ندية ياسين المرأة الأولى في الجماعة ومؤسسة قطاعها النسائي.

لقد مر القطاع النسائي لجماعة العدل والإحسان بمراحل عدة، إذ شهد خلال نهاية السبعينات وإلى حدود منتصف الثمانينات عملا تلقائيًا، لم يكن منظما، نشطت خلاله التجربة النسائية بشكل تلقائي وأبدعت في المجال الدعوي. لكن بمجرد الانتقال إلى مرحلة تنظيم العمل النسائي في منتصف الثمانينات، تحت إشراف الرجال، ساد الحرص على عدم الاختلاط في اللقاءات بين النساء والرجال، ومن ثم إبعاد النساء عن مؤسسات اتخاذ القرار وعن مؤسسات التنظيم والبرمجة. الشيء الذي حد من بروز المبادرة النسائية باستثناء بعض القطاعات كالقطاع الطلابي الذي عرف بروزا قويا للطالبات منذ بداية التسعينات، بدأت تطرح معه مجموعة من الإشكالات كالاختلاط وأخذ المرأة للكلمة، ومساهمتها في القرار، وغيرها. وفي منتصف التسعينات شكل صدور كتاب تنوير المؤمنات لمرشد الجماعة دفعة قوية للعمل النسائي. وهو كتاب يعرض لقضية المرأة ويربط تراجع دورها التاريخي بالانحطاط الأمة، ويدعو إلى نهضة جديدة تكون فيها المرأة حاضرة في قلب التغيير متزعمة مع الرجل لا تابعة.

اعتمادا على هذا الفكر، بلورت نساء الجماعة تصورهن الخاص للنهوض بالمرأة، ينددن من خلاله بالظلم والتمييز الواقعين على المرأة باسم الدين والفقه المقلد، المتشدد الذي نشأ خلال عصور الانحطاط، ويدافعن في نفس الآن عن فكرة أن الإسلام دين محرر، جاء لتحرير النساء من قيود التهميش والتحقير التي كن يعشنها في الجاهلية. وهن، بذلك يعتمدن مقارنة تمزج بين وعي نسائي وديني وسياسي في إطار مقارنة نضالية تعتبر أن عدو النساء الأول هو العقلية الذكورية والاستبداد السياسي.

واستعدادا لمرحلة قيادة الحكومة، فقد قام الحزب بعدة خطوات في سياق تأثيث بيته الداخلي، كان من بينها تأسيس القطاع النسائي لحزب العدالة والتنمية تحت اسم "منظمة نساء العدالة والتنمية" التي عقدت مؤتمرها التأسيسي خلال شهر أكتوبر 2011. ويبدو أن ما فتحه الحراك الشعبي من آفاق سياسية أمام الحزب جعلته يقتنع بضرورة خلق مؤسسة كهذه وهي القناة التي لم تكن حاضرة من قبل.

وإجمالًا، يمكن أن نلاحظ أن الحراك الشعبي بالمغرب لم يحمل الكثير لنساء (ع/وت/و)، فقد بقين بعيدات عن التفاعل مع الأحداث. أما بعد تشكيل الحكومة، فكانت أكبر ملاحظة سجلها عموم المراقبين هي اقتراح امرأة واحدة لمنصب وزاري في الحكومة. لكن بصرف النظر عما حمله لهن الربيع العربي، يمكن القول أن مسار النساء داخل حركة التوحيد والإصلاح أو داخل حزب العدالة والتنمية عرف تطورا سواء من حيث التمثيلية داخل المؤسسات المقررة أو من حيث حضورهن داخل المشهد السياسي وكذا الجمعيوي. ويمكن أن يعزى هذا التطور للعوامل الآتية:

➤ تطور الفكر الذي يؤطر التعامل مع قضية المرأة من تبني الفكر الشرقي المحافظ في مرحلة السبعينات والثمانينات، إلى تبني فكر أكثر انفتاحا خلال مرحلة التسعينات.

➤ السجلات الفكرية والإيديولوجية مع التيارات النسائية المتبينة للفكر اليساري أدت إلى تعميق التفكير حول المسألة النسائية والإشراك التدريجي للنساء فيه.

➤ ولوج العمل السياسي من خلال حزب العدالة والتنمية وما تطلبه ذلك من انخراط لعدد من النساء في هياكله وكذا ولوجهن غمار الانتخابات والترشيح في اللوائح الوطنية.

وأخيرا، فيما يخص خطاب العدالة والتنمية بعد وصوله للحكومة، يلاحظ عموما تحفظ الحزب على مجموعة من القضايا بعد تسلمه للسلطة، ومنها "القضايا الأخلاقية" رغم تصريحات رئيس الحزب "المطمئنة" حول الحريات الفردية. ومع ذلك، فإن هذه التصريحات لم تبدد مخاوف الجمعيات النسائية ولا بعض فعاليات المجتمع المدني من إمكانية تراجع الحزب عن بعض ما يعتبر مكتسبات للمرأة. وجود بسيمة الحقاوي المنتهية لحزب العدالة والتنمية على رأس وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، يعزز هذه المخاوف، في نظر بعض النسائيات. هذا إضافة إلى موقف بعض قيادات الحزب من بعض القضايا النسائية، كالتعدد الذي تعتبره بعض نساء الحزب حقا للزوجة الثانية، كما يوجد وزراء من الحزب لديهم زوجتان.

وللمجال العام، وتوازنا وتكاملا بين المرأة والرجل على مستوى المجال الخاص.

وقد مكنت أجواء الانفتاح التي فرضتها حركة 20 فبراير من ازدهار العمل الميداني لهاته النساء حيث لوحظ حضورهن البارز في مسيرات ووقفات الحراك الشعبي وهو حضور استمر حتى في المحطات الحرجة التي تميزت بقمع شديد. ومن أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها خلال هذه الفترة هي تجاوز الإسلاميين لمسألة الاختلاط داخل المسيرات بحيث لوحظ أن الصفوف داخل المسيرات كانت مختلطة دون تمييز بين صفوف خاصة بالنساء وأخرى خاصة بالرجال وقد عبرت المستجوبات على أن لا مشكلة لديهن مع الاختلاط الإيجابي الذي يتم في إطار احترام الأخلاق والدين.

ولقد كان الحضور القوي لنساء العدل والإحسان من خلال تظاهرات نسائية بحتة سواء من حيث فكرتها وموضوعها أو من حيث تنظيمها، وتسييرها والمشاركة فيها أن جعل منهن هدفا لحملات تشهيرية مغرضة، من خلال طعنهن في شرفهن، حيث تمت فبركة فيديو هات وصور تمس بشرف قيادات في القطاع النسائي.

ويمكن أن نجمل العوامل المؤثرة في حضور نساء جماعة العدل والإحسان سواء داخل المجتمع أو داخل حركتهن، فيما يلي:

- ➔ فكر الأستاذ عبد السلام ياسين المتأثر بالتصوف التقليدي الذي ينظر إلى المرأة نظرة إيجابية.
- ➔ ظروف القمع التي عاشتها نساء الجماعة لفترات متعددة من تاريخ هذه الحركة.
- ➔ استقلالية عمل القطاع النسائي.

وبناء على هذا التصور، سعت نساء العدل والإحسان لتحقيق نوع من الاستقلالية في عملهن النسائي، تشمل بلورة تصور خاص للنهوض بالمرأة وكذا استقلالية برامجهن واختياراتهن ومبادراتهن وقراراتهن، وهو ما يعتبره أمرا ضروريا لتحرير إرادة النساء وبناء ثقتهن بأنفسهن. إلا أن مشروع الاستقلالية هذا يلقي مقاومات داخلية شديدة. رغم أنه لا يعني إنشاء قطاع نسائي مستقل عن الجماعة، بل إنه يشجع انخراط النساء في كافة الهيئات داخل الحركة. إذ بالإضافة إلى القطاع النسائي، فإن النساء ممثلات في جل الهيئات المسيرة للجماعة، كالأمانة العامة للدائرة السياسية ومجلس الشورى بنسبة 30%. غير أن مؤسسة مجلس الإرشاد وهي أعلى هيئة مسيرة للشؤون التربوية للجماعة، لا توجد فيها أي امرأة، وهو ما يطرح التساؤل عن وجود سقف ما للحضور النسائي داخل الجماعة.

لقد تميزت هذه المرحلة، من العمل النسائي، بالانتقال من عمل منحصر في دائرة الدعوة والتربية الدينية والعمل الخيري إلى دائرة العمل الاجتماعي والنقابي والسياسي والفكري، فهن الآن حاضرات داخل الفضاءات الجمعوية والحوارية، وكذا داخل الشارع بمعناه الاحتجاجي.

وتتجاوز استراتيجية نساء العدل والإحسان مرحلة تعليم النساء واجباتهن الدينية إلى مرحلة نقد الفقه المتشدد وبناء "مشروع تحريري للمرأة"، ومن ثم يأتي تبنيهن لمشروع اجتهاد نسائي جماعي يركز على إعادة قراءة النصوص الدينية بعين نسائية وإعادة فتح باب الاجتهاد. ويتم تصريف هذا التصور من خلال مجالس تدعى "مجالس أخوات الآخرة"، وهي مجالس فكرية تعقد كل شهر ويتم خلالها تدارس السيرة النبوية وسيرة الصحابات بـ"عين نسائية".

أما على المستوى العملي، فتشتغل نساء العدل والإحسان ميدانيا من خلال شبكة جمعوية تنشط في الأحياء وتقوم بتأطير النساء. كما تنظم أنشطة تكوينية موجهة إلى أعضاء الجماعة من قبيل اللقاءات الأسرية التي تجمع نساء ورجالا والتي تسعى النساء من خلالها إلى ترسيخ مقاربتهم للأسرة. إذ يدافعن عن ضرورة حضور الرجل داخل البيت وإسهامه في أشغاله وفي تربية الأبناء، ويشجعن إجراءات تنظيم الأسرة ويعملن على تغيير العقليات... ويعتبرن، في نهاية المطاف، أن مسار الأسرة لا يمكن أن يكون صحيحا في غياب ذلك، إضافة إلى أن التمكين للمرأة لا يمكن أن يتم وهي تتحمل لوحدها عبء الأسرة، وإن كانت في نظرهن الفاعل الأساسي في هذه المؤسسة. يحاولن من خلال هذه المقاربة أن يكسرن القيم التي تبني عليها البترياركية، ويشجعن ولوجا نسائيا أوسع

بصرف النظر عن تأثير "الربيع العربي"، يمكن أن نخلص إلى وجود دينامية كبيرة داخل الحركات الإسلامية على مستوى العمل النسائي. إلا أن خطاب بعض المستجوبات يدل على وجود عقليات ذكورية تقليدية في صفوف المسؤولين داخل هذه الحركات، مما فيهم النساء، وقد عاينا، في بعض الحالات، وجود ما يسمى بنزاعات النوع داخل كل من هذه الحركات، وهو ما يجعلنا نتساءل عن احتمالات استمرارية هذه الديناميات التي تحدثنا عنها. وفي هذا الإطار نطرح أربع سيناريوهات ممكنة:

- ← استمرارية هذه الديناميات وإسهام نزاعات النوع المشار إليها في فرض الاستراتيجيات النسائية والتغلب على الفكر التقليدي وبالتالي الدفع بالحركات، موضوع الدراسة، نحو مزيد من الانفتاح ومزيد من الديمقراطية الداخلية.
- ← حدوث انشقاقات داخلية بسبب النزاعات المشار إليها، وتأسيس النساء لتنظيمات نسائية مستقلة، على غرار ما حدث في أواسط الثمانينيات داخل بعض التنظيمات اليسارية.
- ← انتصار العقلية الذكورية التقليدية وحدوث تراجع عن كل المكتسبات السابقة.
- ← حدوث السيناريوهين معاً: التراجع والاستقلالية، إذ مع وجود العقليات الذكورية لدى عدد كبير من النساء، قد تستقل النساء اللواتي يتبنين رؤية متحررة لقضية المرأة في إطار منظمات مستقلة وتستمر نساء ذوات عقلية تقليدية داخل التنظيم ويحدث التراجع.



أوراق «العالم العربي في حالة انتقالية»

نساء الحركات الإسلامية: نحو ربيع نسائي؟

تعقيب ومناقشات "منتدى قرطبة الآن" على الورقة التركيبية الثانية

كان من المنتظر من الأحزاب والمنظمات الإسلامية كفاعلين رئيسيين في مرحلة ما بعد "الربيع العربي"، إظهار الالتزام بدعم مشاركة المرأة وتمثيلها في الحياة السياسية. هذا الدعم يبدأ بالدفع بنساء الحركات الإسلامية داخل الهياكل التنظيمية الداخلية وأيضاً في المؤسسات والهيئات العامة (البرلمان والحكومة وغيرها).

لكن ضعف الأدوار المنوطة المرأة ومكانتها داخل الجماعات والأحزاب الإسلامية على العموم يظل مؤشراً على أن مبادئ المساواة السياسية والمشاركة الديمقراطية ما زالت تنتظر تكريسها داخل الحركات الإسلامية. على الرغم من أن التنظيمات الليبرالية والمحافظة تواجه تحديات مماثلة في هذا الصدد، فإن المسألة تتجلى في خطورة استخدام قضية المرأة من قبل أطراف سياسية أخرى في إطار الخصومة مع الإسلاميين. ينبغي أن يكون النهوض بقضية المرأة على قدم المساواة داخل جميع الأحزاب السياسية وفي المجتمع، وأن تشكل قضية مشتركة، وتجنبها أن تكون مصدراً للتوتر بين العلمانيين والإسلاميين (وكذلك الشرق والغرب) أو بين الأجيال القديمة والجديدة.

تعيش الأحزاب الإسلامية المتواجدة في تسيير الحكومات مأزقاً حقيقياً. إنها تفضل تجنب النقاش العام في موضوع حقوق المرأة وتعتبر الجدل حوله تحريفاً عن المشاكل ذات الأولوية للدولة: الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي، وما إلى ذلك. مع ذلك فهي تتفق على أنه يلزم القيام بـ"شيء ما". هناك توجه إلى اقتراح سياسة عمومية تركز على تحسين الوضع الاجتماعي للمرأة من خلال تقديم مزيد من الموارد لدعم جهود التنمية الاجتماعية والأسرية. في نفس الوقت لا تريد هذه الأحزاب القيام بإصلاحات قانونية لصالح المرأة لأن هذا الأمر قد يفقدها بعض الناخبين أو أن تخضع لمزايدات من طرف توجهات أكثر محافظة (التوجهات السلفية أو التقليدية).

هناك ديناميكية للتغيير والمشاركة السياسية النشطة للنساء الإسلاميات في المغرب وتونس. آفاق تقدم هذه الدينامية لا تزال غير مؤكدة سواء داخل المنظمات الإسلامية والمنظمات السياسية الأخرى، وجميع السيناريوهات المختلفة كما طرحتها الباحثة في خاتمة ورقتها لا تزال مفتوحة.

حظيت الورقة بقبول أعضاء "منتدى قرطبة الآن"، ووقع التنبيه بالتوازي مع ذلك إلى أن مشاركة المرأة في الأجهزة التقريرية للتنظيمات الإسلامية، وإن كانت مسألة هامة، لا ينبغي أن تخفي القضية المركزية؛ وهي المواطنة والمشاركة الديمقراطية للمرأة في الانتقال السياسي بشكل عام في المجتمعات العربية. كما ذكر المشاركون أن قضية المرأة قد تم استغلالها سابقاً من قبل الأنظمة العربية لإعطاء صورة مزيفة عنها كأنظمة ديمقراطية، مع استمرارها في الوقت نفسه في هضم حقوق المواطنين بشكل عام في المشاركة والحقوق الديمقراطية.

أشار أحد المشاركين إلى أن موضوع هذه الورقة معياري كهدف وليس له علاقة بقضية تحويل النزاعات أو معالجة خلافات مجتمعية. فيما عقب مشارك آخر بأن موضوع الحقوق المدنية والسياسية للمرأة وإن لم يكن خلافاً أصيلاً بين القوى السياسية الحزبية لكن لا يمكن إنكار أنه موضوع جدل سياسي متكرر وقد يحبط أي حوار أو تقارب ممكن.

تعتبر مرحلة ما بعد الربيع العربي فترة مشحونة وملئية بالرهانات: النقاش حول الدستور ومكانة الشريعة فيه تثير قلق الجمعيات النسائية والأحزاب ذات التوجه العلماني خصوصاً مع الصعود السياسي للقوى الإسلامية عبر الانتخابات والشارع. التصريحات المثيرة لبعض المحسوبين على الإسلاميين أو بعض الشخصيات الدينية تؤثر على إمكانية النكوص أو التراجع في مجال حقوق المرأة.

كرد فعل بدأت الحركات النسائية والقوى السياسية العلمانية تطالب بالمزيد من التوافق في الآراء بشأن شكل وهوية الدولة والاتفاق مسبقاً حول الدستور والقوانين الأساسية وما إلى ذلك. هناك من يعتبر أن تحريك قضية المرأة كقناعة أو "اختيار براغماتي" إستراتيجية فعالة لدى المنظمات السياسية الليبرالية واليسارية. إنها وسيلة لفرض الحضور في الفضاء العام والمشهد الإعلامي وكذلك استغلال لما يعتبر نقطة ضعف لدى الحكام الجدد "الإسلاميين" الذين يحاولون التغلب على الصور النمطية التي تشكلت حولهم في الفترة السابقة وبناء صورة جديدة مبنية على الانفتاح السياسي والاجتماعي داخل وخارج البلاد معاً.

للرأي العام الأوروبي، كما أنه قد يصبح رصيда للشراكة بدلا من أن يكون حجر عثرة.

من التوصيات التي طرحها أعضاء منتدى قرطبة الآن:

➡ تشجيع القيادات النسائية (والرجالية) على تجاوز الانقسام العلماني/الإسلامي من خلال خلق منطديات تختص بقضية المرأة وتشمل مختلف الخلفيات الفكرية والسياسية.

➡ إعداد إعلان للحقوق السياسية والمدنية للمرأة في المنطقة العربية من طرف الخبراء والفاعلين المحليين يستلهم أفقه من المواثيق والإعلانات الدولية، ويراعي الطابع الانتقالي للمجتمعات العربية ويتفادى في صياغته الالتباسات السلبية في اللغة والمضمون.

➡ تخصيص دورة لمنتدى الثقافات السياسية الجديدة لموضوع المشاركة السياسية للمرأة، تستدعى له القيادات النسائية من المنطقة.

➡ تشجيع الحوار في قضية المرأة على الصعيدين الإقليمي والدولي (منتدى يضم نساء الحركة الإسلامية والناشطات النسويات من الغرب، للحصول على الخبرات وتبادل أفضل للممارسات) خاصة الاتجاهات النسوية الجديدة في أوروبا).

تشجيع المشاركة السياسية للمرأة لا يتوقف فقط على السياقات السياسية والظروف الاجتماعية، وإنما أيضا على المواقف الثقافية والخطابات الدينية والسياسية. مع التغييرات التي عرفتتها سنة 2011، أصبحت المؤسسات والفضاءات العامة بالفعل أكثر انفتاحا على النساء في أغلب بلدان العالم العربي، ولكن لا يوجد خطاب إسلامي جديد بشكل رصين ويحظى بشرعية كافية لمواكبة هذه الدينامية.

هناك تفاوت بين الجماعات الإسلامية وبين الأجيال في تصورهم لمسألة الاجتهاد - إعادة تفسير النصوص الدينية لصالح دور أكبر للنساء في المشهد السياسي. قام البعض بجهود لا بأس به في إعادة قراءة النصوص الدينية، والبعض الآخر لا زال غير قادر على الدخول في مثل هذه الديناميات بسبب المقاومة الداخلية والصدامات الإيديولوجية.

نظرا للأدوار الجديدة في الوقت الراهن للجماعات الإسلامية، فإن تردد الفاعلين الآخرين للتطبيع معهم في المجال السياسي لا يزال كبيرا، مع وجود خطر معتبر للتوترات والأحكام المسبقة التي قد تعوق إمكانية المشاركة على نحو سلس. تشجيع المشاركة السياسية للنساء الإسلاميات قد يكون مدخلا مهما في تجاوز الاستقطاب والتوترات:

على المستوى الوطني: نساء الحركة الإسلامية لهن دور محوري في بناء الجسور بين العلمانيين والإسلاميين، وتحويل قضية حقوق المرأة إلى موضوع للتوافق وأولوية فوق إيديولوجية وإخراجها من الخلاف السياسي.

على المستوى الدولي: تعتبر حقوق المرأة من القضايا التي تشكل نظرة الغرب إلى المجتمعات المسلمة، وخصوصا إلى الإسلاميين. التقدم المحتمل للحركة الإسلامية في قضية الإدماج السياسي للمرأة يمكن أن يغير المفاهيم الخاطئة